A/78/34

الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023 وبرنامج عملها لعام 2024

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 34

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والسبعون
الملحق رقم 34

A/78/34

تقرير وحدة التفتيش المشـــتركة لعام 2023 وبرنامج عملها لعام 2024

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

[23 كانون الثاني/يناير 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	رسالةٌ من الرئيسة	4
الأول	نظرة عامة على الأنشطة في عام 2023	5
	ألف – التقارير الصادرة في عام 2023 والرسالة الموجهة إلى الإدارة في العام نفسه	5
	باء – العمل مع الرؤساء التنفيذيين والهيئات الرقابية والأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة	12
	جيم – التحقيقات	13
	دال – التقييم الذاتي وتقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2020–2029	14
	هاء – موارد الوحدة	15
	واو – نظام التتبع الشبكي	15
الثاني	قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة	17
الثالث	آفاق عام 2024	20
الرابع	برنامج العمل لعام 2024	22
المرفقات		
الأول	حالة تنفيذ خطة عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	26
الثاني	حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذ التوصيات المقبولة من قِبل المنظمات المشاركة، 2015–2022	27
الثالث	متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة مصنفاً حسب فئة الأثر المقصود، 2015–2022	29
الرابع	قائمة المنظمات المشارِكة والنسبة المئوية لحصة كل منها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023	30
الخامس	تكوين وحدة التفتيش المشتركة	31
السادس	برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2024	32

رسالةٌ من الرئيسة

يشرفني أن أقدّم التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2023، وهو يتضمن سرداً لأنشطة الوحدة خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وموجزاً لبرنامج عملها لعام 2024.

مع انتهاء العمل بالقيود المفروضة في مختلف أنحاء العالم لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وشروع المنظمات في تنفيذ تدابير جديدة تنظم عودة الموظفين إلى المكاتب، استأنفت الوحدةُ أساليب عملها العادية، فعادت إلى جمع البيانات وإجراء المقابلات في المواقع وذلك في حدود ما تسمح به ميزانيتها.

وقد ضمت خطة عمل الوحدة لعام 2023 ثمانية استعراضات مُرحَّلة من عام 2022 وثلاثة استعراضات أضيفت إلى برنامج عملها لعام 2023. وعلاوة على ذلك، قامت الوحدةُ في بداية الربع الثاني من عام 2023 بإضافة استعراضٍ للحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يُنفذ بناءً على طلب المجالس الثلاثة وبتمويل تكميلي مقدّم من المنظمات المشارِكة المعنية. وفي عام 2023، بذلت الوحدة جهوداً متميزة لإصدار 10 منتجات، هي: 6 تقارير عن استعراضات منفّذة على نطاق المنظومة؛ وتقريران عن استعراض لشؤون الإدارة والتنظيم في منظمتين بعينهما؛ وتقرير واحد عن استعراض محدود النطاق؛ ورسالة موجّهة إلى الإدارة.

وإضافةً إلى برنامج عملها، سعت الوحدةُ إلى تنفيذ عدة توصيات انبثقت عن عملية التقييم الذاتي التي أُجريت في عام 2022. واتُخِذت إجراءات بشأن التوصيات التي تركّز أساساً على المجالات المتصلة بضمان الجودة وبرنامج العمل والتقرير السنوي للوحدة. وعلى الرغم من التقدم المطرد، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله في عام 2024 وما بعده. ولا تزال الوحدة ملتزمةً بهذه العملية وستواصل إعطاء الأولوية لتوصيات التقييم الذاتي وتستمر في تنفيذها.

وبحلول عام 2024، تكون الوحدة أيضاً قد بلغت نقطة المنتصف في إطارها الاستراتيجي للفترة 2020-2029. وستقوم الوحدةُ بإجراء تقييم شامل لإطارها الاستراتيجي في منتصف مدته، على نحو ما شجعتها عليه الجمعيةُ العامة في قراراتها ذات الصلة وبغية تقديم معلومات محدَّثة في تقريرها السنوي المقبل.

ويتطلب التخطيطُ لاستعراضات الوحدة وإجراء تلك الاستعراضات وإتمامها جهداً كبيراً. ولذلك، فإنني أوجه الثناء باسم المفتشين إلى موظفي أمانة الوحدة، وإلى جهات التنسيق في كلٍّ من المنظمات المشارِكة، لما أبدوه من تفانٍ وما قدموه من دعم وإسهامات.

وأود، ختاما، أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل المتميز الذي أنجزته أيلين أ. كرونين، التي سبقتني إلى رئاسة الوحدة، فقد نجحت خلال عامٍ ملئ بالتحديات في إبقاء محور تركيز الوحدة موجهاً نحو أولوياتها.

(توقيع) كارولينا **فرنانديز أوبازو**
الرئيسة
جنيف، 23 كانون الثاني/يناير 2024

الفصل الأول

نظرة عامة على الأنشطة في عام 2023

1 - أعدت وحدةُ التفتيش المشتركة 10 منتجات في عام 2023، هي: 6 تقارير عن استعراضات منفّذة على نطاق المنظومة؛ وتقريران عن استعراضٍ لشؤون الإدارة والتنظيم في منظمتين بعينهما؛ وتقرير واحد عن استعراض محدود النطاق؛ ورسالة موجّهة إلى الإدارة. وقد استهلت الوحدةُ عام 2023 بخطة عمل تتضمن 11 استعراضاً، منها 8 استعراضات مُرحَّلة من عام 2022 و 3 استعراضات أضيفت لبرنامج عمل عام 2023. وخلال ذلك العام، أجرت الوحدة استعراضاً للحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وقد أُجري هذا الاستعراض بناءً على طلب المجالس التنفيذية لتلك الكيانات وبتمويل تكميلي قدّمته المنظمات المشارِكة المعنية. وأصدرت الوحدة أيضاً رسالةً وجهتها إلى الإدارة بغية دعم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لدى نظرها في استعراض الصحة العقلية والرفاه واستراتيجيتها المحدَّثة للصحة العقلية والرفاه.

2 - ومن بين الاستعراضات الأحد عشر المتضمنة في خطة عمل عام 2023، جرى ترحيل ثلاثة استعراضات بغية استكمالها في إطار خطة عمل عام 2024. وهذه الاستعراضات هي استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة واستعراض الخدمات الصحية (المسمى سابقاً "استعراض الخدمات الطبية في منظومة الأمم المتحدة")، إضافة إلى استعراضٍ لطرائق التعامل مع تقارير وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ القرار بشأن قبول التوصيات الرسمية وتنفيذها.

3 - وقد تغلبت الوحدةُ على تراكم حالات التأخير التي نجمت عن ترتيبات العمل المعتمدة أثناء الجائحة وبذلت جهوداً متضافرة لاستكمال الاستعراضات المُرحَّلة من عام 2022 وإتمامها بحلول نهاية عام 2023. وبدأت في ذلك العام استعراضين أتمتهما خلاله، أحدهما استعراضٌ يتعلق بمنظمة واحدة هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والآخر استعراضٌ محدود النطاق لثلاثة مجالس إدارة. وظلت بعض العوامل التي أسفرت عن حالات تأخير في عام 2022 تُسبِّب مشاكل مماثلة بالنسبة للاستعراضات المنفذة على نطاق المنظومة ككل. واستنادا إلى توصيةٍ انبثقت عن التقييم الذاتي، تعكف الوحدةُ على مراجعة افتراضات التخطيط المعتمدة لكل نوع من أنواع الاستعراضات، بما في ذلك موضوع الاستعراض ونطاقه ودرجة تعقّده، وذلك لضمان وضع أطر زمنية وتوقعات أكثر واقعية. وستفيد النتائج في وضع مجموعةٍ أدق من الافتراضات المتعلقة بالوقت المقرر لإجراء الاستعراضات وسيُسترشد بها في التخطيط لأعمال الوحدة.

4 - وترد حالة تنفيذ خطة عمل عام 2023 في المرفق الأول لهذا التقرير، كما ترد موجزات عن الاستعراضات المنجزة في الفرع ألف أدناه.

ألف - التقارير الصادرة في عام 2023 والرسالة الموجهة إلى الإدارة في العام نفسه

5 - يرد أدناه موجزٌ للجوانب البارزة من التقارير التي صدرت في عام 2023 والرسالة التي وُجّهت إلى الإدارة في العام نفسه.

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في صندوق الأمم المتحدة للسكان (JIU/REP/2023/1)

6 - كان هذا التقرير هو أول استعراض لشؤون الإدارة والتنظيم تجريه الوحدةُ لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد تناول الاستعراضُ الحوكمة والقيادة؛ والهيكل التنظيمي؛ وشؤون الإدارة والميزانية وتنظيم الشؤون المالية؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة المخاطر والضوابط؛ ومهام الرقابة؛ وأنشطة الاتصال والشراكات. وأسفر الاستعراض عن 6 توصيات رسمية و 21 توصيةً غير رسمية، وعُرض خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي التي انعقدت في حزيران/يونيه 2023.

7 - وقد خلصت المفتشةُ إلى سلامة الإدارة والتنظيم في الصندوق بوجه عام، ولكنها رأت أن بالإمكان اتخاذ إجراءات لمعالجة مسألة عدم وجود حدٍ أقصى لعدد المرات التي يتولى فيها الشخصُ الواحد منصب المدير التنفيذي؛ وانخفاضِ المساهمات غير المخصصة الذي يزيد من وطأته استمرارُ الاعتماد على مجموعة صغيرة من المانحين الرئيسيين؛ والتصور السائد بأن الإدارة العليا تتقاعس عن التعامل مع حالات سوء السلوك؛ والحاجة إلى رصد النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد وتقييم المخاطر المرتبطة به بصورة منتظمة؛ ووضع إطار رقابي متين لأنشطة الشركاء المنفذين يقتضي قدراً أكبر من العناية؛ والحاجة إلى مزيد من الاستقلالية لآليات الرقابة، فضلا عن المزيد من التدابير الوقائية فيما يتعلق بتضارب المصالح.

استعراض آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة اللجوء إلى المحكمة، المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/2)

8 - كان الهدف العام لهذا الاستعراض هو مقارنة مواطن القوة والضعف في النماذج السائدة لآليات الاستئناف الداخلية المتاحة لموظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين يرغبون في الطعن رسمياً في القرارات الإدارية المتعلقة بمسائل وظيفية، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة والفرص المتاحة لزيادة الفعالية ورفع الكفاءة من حيث التكلفة وعلى تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون والاتساق. ويتضمن الاستعراض 7 توصيات رسمية و 25 توصيةً غير رسمية.

9 - ويوجد في المنظومة نموذجان رئيسيان لإقامة العدل على الصعيد الداخلي يتمتعان بنفس القدر من الصلاحية وهما: الهيكل القائم على التخصص المهني بشكل كامل، وهو النموذج الذي تتبعه الأمانة العامة للأمم المتحدة ومثلها الصناديق والبرامج؛ ونموذج استعراض الأقران الذي تتبعه معظم المنظمات الأخرى، ولا سيما الوكالات المتخصصة، وهو يضم إلى جانب استعراض الأقران التقليدي أشكالاً من ذاك الاستعراض مختلطةً أو تقوم جزئياً على التخصص المهني. وجرى أيضا تبيُّن عددٍ من الحالات الخاصة.

10 - وتناول الاستعراضُ بالدراسة سيرَ عملية التقييم الإداري باعتبارها الخطوة الأولى في إجراءات الاستئناف الداخلي في إطار النظام القائم كلياً على التخصص المهني، كما تناول تطورَ نماذج استعراض الأقران، وآليات الطعن المتخصِصة، والقدرات والأداء في مجال إدارة القضايا، والمشورة القانونية، وخدمات التمثيل القانوني، وجوانب آليات الاستئناف الداخلية ذات الصلة بالمنظومة بأسرها. وخلص الاستعراض إلى أن كلا النظامين أداؤه جيد عموماً، حيث إنهما يوفران سبل انتصاف كافية ولا توجد بهما أي ثغرات كبيرة.

11 - غير أن النظامين كليهما بحاجةٍ إلى تحسين جوانب معينة من أدائهما. وقد أوصى الاستعراض بتحديد اختصاصات رؤساء وأمناء هيئات استعراض الأقران؛ ومواءمة المهل الزمنية للرد على طلبات التقييم الإداري أو المراجعة الإدارية، بغض النظر عن محل عمل مقدمي الطعون؛ واستعراض القواعد الإجرائية

التي تنظم المهل الزمنية لإصـــدار ردود الإدارة؛ وإدخال العمل بتعليق تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها عندما تتوافر ظروفٌ خاصـة تستدعي ذلك؛ وتقييم جدوى آليات الطعن المتخصِـصـة، وتقديم تقارير سـنوية عن آليات الاسـتئناف الداخلية الرسـمية بما فيها آليات الطعن المتخصِـصـة، وإزالة جميع المعوقات التي تعترض التمثيل القانوني للموظفين في عمليات إقامة العدل الداخلي.

استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)

12 - في إطار متابعة استعراض عام 2011 الذي تضمن، في جملة أمور، توصيةً بأن يضع الرؤساء التنفيذيون إطاراً قائما بذاته للمساءلة، تضمّن هذا الاستعراض معلوماتٍ مستجدة عن أطُر المساءلة وعناصر جديدة يُقترح إدراجها في الأطر المذكورة. وقد قامت الوحدة بما يلي: (أ) دراسـة حالة قبول وتنفيذ توصـياتها الصـــادرة في عام 2011؛ (ب) تحديث إطار المســـاءلة المرجعي للوحدة لعام 2011؛ (ج) مقارنة أطر المســاءلة القائمة مع إطار المســاءلة المرجعي المحدَّث للوحدة لعام 2023؛ (د) اســتعراض كيفية رصــد المنظمات لكفاءة وفعالية أطرها؛ (هـ) استعراض أنشطة الأمم المتحدة المشتركة المتعلقة بالمساءلة.

13 - ورغم أن عدد المنظمات التي يوجد بها إطارٌ رســمي للمســاءلة زاد من 11 منظمة إلى 19، فقد لاحظت الوحدةُ أنّ الكثير من الأطُر القائمة لا يعكس بشـكل كامل أو متسـق درجةَ التعقد المتزايدة التي يشـهدها السـياق الحالي للمسـاءلة، بما في ذلك توقعات أصـحاب المصـلحة وأوجه المسـاءلة المتصـلة بالأمم المتحدة. ولتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، يوصَى بوضع نموذج مرجعي مشترك لنضج إطار المساءلة في منظومة الأمم المتحدة.

14 - وإضـافةً إلى ذلك، فإن الإطار المرجعي المحدَّث للوحدة، الذي يعكس مبادئ للمسـاءلة أكثر شـمولا وسياقات تشغيلية جديدة، يتضمن عناصر تتعلق بالمساءلة الواضحة والمنهجية عن تنفيذ الولايات التنظيمية، والاسـتخدام الفعال للموارد، واتباع السـلوك الأخلاقي، والفهم السـليم لخطوط المسـاءلة؛ ويُقترح كذلك تعريفٌ جديد لإطار المساءلة. ويوصـي الاستعراض بالاعتراف بصورة أكثر وضوحاً بالروابط في كل مؤسسة داخل منظومة الأمم المتحدة وبأهمية دور الهيئات التشـريعية و/أو مجالس الإدارة في عمليات المسـاءلة. ويوجَّه قدر أكبر من التركيز إلى القياس المنتظم لفعالية أطر المســاءلة وكفاءتها، وطبيعتها المعقّدة والدينامية، ودرجة الاتساق بين مختلف مكوّنات هذه الأطر.

15 - وأقرت الوحدةُ بوجود طائفةٍ أوسع من أصـحاب المصـلحة داخل المنظمات المشـارِكة، واقترحت أن تركّز المنظمات بصـورة أكبر على إجراءات شـاملة تُتخذ في التوقيت المناسـب رداً على انتهاكات المسـاءلة كما اقترحت الانتقال من مفهوم "عدم التســامح إطلاقا" إلى مفهوم "عدم التســامح مع التقاعس عن اتخاذ إجراءات". ويتضـــمن الاســـتعراض توصـــيتين موجهتين إلى مجالس الإدارة و/أو الهيئات التشـــريعية و 3 توصيات موجّهة إلى الرؤساء التنفيذيين، وتكمِّله 17 توصية غير رسمية.

اســـتعراض ســـياســـات وممارســـات الصـــحة العقلية والرفاه في مؤســـســـات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/4)

16 - كان هذا الاســتعراض هو الاســتعراض الأول الذي يغطي موضــوعَ الصــحة العقلية والرفاه في مؤســســات منظومة الأمم المتحدة تغطيةً شــاملة، وقد جاء في التوقيت المناســب حيث تلا التغييراتِ التي

أدخلتها المؤسسات على ترتيبات العمل خلال جائحة كوفيد-19 وانتهاءَ المرحلة الأولى من استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه (2018-2023).

17 - وقد وجدت الوحدةُ أن منظومة الأمم المتحدة كانت تشهد تراجعاً مطرداً في الصحة العقلية لموظفيها قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وخلصت إلى أنّ اتباع نهج مؤسسي إزاء الصحة العقلية والرفاه يقوم على الأدلة ويستند إلى البيانات أمرٌ ضروري، حيث إنّ النصف فقط من المنظمات المشارِكة اعتمد استراتيجيةً أو خطة عمل مخصصةً لمعالجة مسألة الصحة العقلية لموظفيه ورفاههم في مكان العمل وعدداً أقل من ذلك هو الذي يجمع البياناتِ ذات الصلة. وإضافةً إلى ما سبق، لم يدمِج الصحةَ العقلية والرفاه في الأطر السياساتية العامة سوى ما يقل عن النصف من المنظمات المشارِكة، وأغلبها ليست لديه سياسات تنظم العودة إلى العمل و/أو ترتيبات تيسيرية معقولة.

18 - وأفادت المنظمات المشارِكة بأنها توفر مجموعةً واسعة من الأنشطة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الوعي بمسائل الصحة العقلية، بما في ذلك برامج شتى عن الرفاه، غير أن عدداً قليلاً جداً منها هو الذي يتم تقييمه بشكل منهجي أو يرتبط باستراتيجيةٍ شاملة. ويشير الاستعراض إلى أدلةٍ مقنعة تدعَم تدريب المديرين، كما أن المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تؤكِّد أهمية تزويد المديرين بصورة أفضل بما يمكِّنهم من تحسين معارفهم ومواقفهم وسلوكياتهم فيما يتعلق بالصحة العقلية.

19 - وتبيَّن للوحدة وجودُ عدة ثغرات تعتري مهمة إسداء المشورة للموظفين، بما في ذلك في مجالات المساءلة والدعم التنظيمي والإشراف المناسب والتطوير المهني. فقد زادت الموارد الداعمة لخدمات الدعم النفسي - الاجتماعي على نطاق المنظومة بشكل مطرد، حيث ارتفع عدد مستشاري الموظفين من 131 مستشاراً في عام 2018 إلى 240 في عام 2022. بيد أن هذه القدرة موزعةٌ بشكل غير متساوٍ في المواقع المختلفة. وتشير الوحدةُ إلى ضرورة إجراء مسحٍ على نطاق الوكالات لتبين القدرات المتوافرة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، والحاجة إلى حل المسائل الهيكلية المتعلقة بتعيين مستشاري الموظفين في المواقع الشديدة الخطورة. ويتضمن الاستعراض 11 توصيةً موجهة إلى مجالس الإدارة و/أو الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين، وتكمِّله 43 توصيةً غير رسمية.

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5)

20 - في عام 2002، أجرت الوحدة استعراضاً لشؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2002/8). وكان من المقرر إجراء استعراض جديد في عام 2021 ولكنه عُلق ثم استؤنف لاحقاً باعتباره جزءا من برنامج عمل عام 2023. وقد أسفر الاستعراض عن 10 توصيات رسمية و 34 توصيةً غير رسمية، وسيُقدّم إلى اللجنة المالية بمنظمة الأغذية والزراعة في أيار/مايو 2024.

21 - وركّزت الوحدة في استعراضها هذا على الحوكمة والقيادة؛ والهيكل التنظيمي؛ وإدارة الميزنة والمالية؛ وإدارة الموارد الإدارية والبشرية؛ وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة المخاطر، إلى جانب الضوابط الداخلية والرقابة. وتشير الوحدةُ إلى إمكانية تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة ونشر الممارسات الجيدة في مجالات مثل مهام الأخلاقيات وأمناء المظالم، والمكاتب اللامركزية، وعرض الميزانية، والموارد البشرية، والرقابة.

22 - وتهدف بعض الإجراءات الموصى بها إلى خفض معدلات الشواغر والوقت الذي يستغرقه استقدامُ الموظفين؛ وإلى تمويل التزامات الخدمة السابقة في إطار برنامج التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، بالخصم من الموارد الخارجة عن الميزانية؛ وتقديم معلومات أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالميزانية؛ وتعزيز استقلالية مكتب المفتش العام ومكتب التقييم ومكتب الأخلاقيات ومكتب أمين المظالم.

ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/6)

23 - تمثلت أهداف الاستعراض في إجراء تقييم وتحليل مقارن لسياسات وممارسات ترتيبات العمل المرنة المعمول بها حالياً في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بغية تقييم تلك السياسات والممارسات من حيث حالتها واستخدامها وتنفيذها، وتحليل أثر ترتيبات العمل هذه والفرص التشغيلية التي تتيحها بالنسبة للمنظمات والموظفين، واستطلاع المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين، وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة.

24 - وقد خلصت الوحدةُ إلى ضرورة تضمين المنظمات استراتيجياتها لإدارة الموارد البشرية إقراراً بالالتزام بترتيبات العمل المرنة، وإلى الحاجة لتقديم تقارير منتظمة إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة بشأن استخدام تلك الترتيبات وما يرتبط به من آثار. وينبغي أيضا تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بترتيبات العمل المرنة، كما ينبغي قياس الفوائد المفترضة والعواقب غير المقصودة لهذه الترتيبات بغية ضمان جملة أمور منها أن تكون طرائق العمل عن بُعد صالحةً للمنظمات والموظفين على حد سواء.

25 - وينبغي تحسين تصميم السياسات المتعلقة بترتيبات العمل المرنة من خلال وضع مصطلحات دقيقة وتعاريف عامة لهذه الترتيبات؛ وهو أمر ضروري من أجل إيضاح نطاق السياسات المتعلقة بتلك الترتيبات، ودعم ملاءمة تصميم السياسات من حيث توافقه مع الأهداف، وتمييز هذه الترتيبات عن غيرها من أشكال العمل المرنة. ومن شأن إدراج مفاهيم واضحة، بما في ذلك مفهوم مسافة التنقل إلى مكان العمل ومنه، ودمج عناصر سياساتية إضافية تعكس المبادئ المدوَّنة في السياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات العمل المرنة أن يزيدا من تحسين تصميم السياسات المتعلقة بتلك الترتيبات وأن يدعما تنفيذها الفعال على المستوى التشغيلي.

26 - وعلاوة على ذلك، توصي الوحدةُ بوضع معايير منسّقة تحكم المدةَ القصوى التي يمكن طوالها العمل عن بُعد من خارج مركز العمل وتنظِم تسوية الاستحقاقات والمزايا في حالة الاستمرار في استخدام تلك الترتيبات بعد انتهاء المدة القصوى، وذلك بغية تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وهي توصي بتقديم تقارير دورية طوعية عن تنفيذ السياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات العمل المرنة من أجل جني أقصى ما يمكن من فوائدها. وينبغي أن تحدَّد بوضوح الصلةُ بين ترتيبات العمل المرنة وأساليب العمل الجديدة في إطار ما يُسمى بـ "الواقع الجديد"، وينبغي أيضا مواصلة استطلاع تعريف هذا المصطلح الأخير في إطار عملية تحوّل أوسع نطاقا لمكان العمل والقوة العاملة بالأمم المتحدة. ويتضمن التقرير إجمالاً 9 توصيات رسمية و 40 توصيةً غير رسمية.

استعراض الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7)

27 - نُفذ هذا الاستعراض بناءً على طلب من رؤساء المجالس التنفيذية لليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتمثلت أهداف الاستعراض فيما يلي: (أ) تقييم كيفية اضطلاع المجالس بمهام الحوكمة والرقابة المنوطة بها؛ (ب) تحديد المخاطر والثغرات والفرص الماثلة في الممارسات الحالية ومقارنتها بأفضل الممارسات ذات الصلة؛ (ج) التوصية بإجراءات عملية لتبسيط وتحسين العمليات والإجراءات القائمة. وقد قدّمت المنظمات الخمس الممثَّلة في المجالس التنفيذية الثلاثة التمويلَ اللازم لأغراض السفر وتكميل الملاك الوظيفي والاستعانة بالخبراء الاستشاريين بغية إجراء هذا الاستعراض.

28 - ووُضع إطارٌ مرجعي يتألف من ستة عناصر قُيِّمت على أساسها السياسات والإجراءات والممارسات ذات الصلة المعمول بها في المجالس. وشملت عناصر الإطار المرجعي ما يلي: أدوار المجلس ومسؤولياته، وهيكل المجلس، وأمانات المجلس، واجتماعات المجلس، والمجالس والرقابة، والمجالس وإدارة المخاطر. وحدّدت الوحدةُ عدة ثغرات في إطار كل عنصر من هذه العناصر. وجميع التوصيات الواردة في التقرير موجهةٌ إلى المجالس التنفيذية، وقد أوصى المفتش بأن ينشئ كلُّ مجلس تنفيذي، بحلول نهاية عام 2024، لجنةً مخصصة لتقييم جميع التوصيات، الرسمية منها وغير الرسمية، وإعداد خطة عمل لمعالجة وتنفيذ التوصيات المذكورة.

29 - وسلّطت الوحدةُ الضوء على جملة أمور منها الحاجة إلى مزيدٍ من الوضوح فيما يتعلق بدور ومسؤوليات المجالس التنفيذية وأعضاء المجالس، وأوصت بأن تضع المجالس اختصاصاتٍ واضحة تتمشى مع أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه في الإطار المرجعي. وتُشجَّع المجالس التنفيذية أيضاً على النظر في إنشاء لجان مناسبة تتْبَع المجلس وعلى تعزيز استقلالية لجان الرقابة القائمة. وينبغي أن تُراجَع الوثائق التنظيمية الرئيسية، ولا سيما تلك المتعلقة بمهام الرقابة والمتصلة بإدارة المخاطر، لكي تعكس تلك التغييرات. وأخيرا، أشارت الوحدة إلى ضرورة تنسيق اختصاصات الأمانات التابعة للمجالس الثلاثة وتحسين تلك الاختصاصات وإيضاحها.

استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/8)

30 - تمثلت أهداف هذا الاستعراض في إجراء تقييم، انطلاقاً من منظور شامل للمنظومة، لحالة السياسات والأنظمة والقواعد والممارسات والعمليات المتعلقة باستخدام الأفراد من غير الموظفين في المنظمات المشارِكة؛ وفي تقييم مدى كفاية تلك السياسات والممارسات وفعاليتها؛ وتبيُّن التحديات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتعلق باستخدام الأفراد من غير الموظفين.

31 - وقد وجد المفتشون أنه، رغم وضع العديد من المنظمات سياساتٍ وطرائق تعاقدية تسترشد بها في استخدام الأفراد من غير الموظفين، فإن مبدأ علاقة العمل لا يراعى على نحو تام باعتباره معياراً أساسياً لتحديد الطرائق التعاقدية للموظفين والأفراد من غير الموظفين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إساءة

اســـتخدام الأفراد من غير الموظفين. وتفضـــي الزيادةُ في اســـتخدام الأفراد من غير الموظفين في بعض المنظمات إلى تداعيات كبيرة تطال المنظمات نفسها وأفرادها من غير الموظفين كذلك.

32 - ونتيجة لعدم اسـتقرار العقود المتعلقة بغير الموظفين واقترانها بمجموعةٍ لعناصـر الأجر أقل جاذبية من تلك التي تُمنح للموظفين، يشـكّل العثور على ذوي الكفاءة والتعاقد معهم كأفراد غير موظفين تحدياً كبيراً بالنســـبة إلى العديد من المنظمات. وتؤدي العقود القصـــيرة الأجل وغياب الأمن الوظيفي إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين والافتقار إلى قوة عاملة مســـتقرة ومتحمســـة للعمل. ومن التحديات الماثلة في هذا المجال الافتقارُ إلى الضـــمان الاجتماعي وانعدام فرص التقدّم الوظيفي وتكليف غير الموظفين، في بعض الحالات، بمهام الموظفين. ومن ثم يتسـم الإنفاذ الصـارم للسـياسـات ذات الصـلة بأهميته البالغة للحيلولة دون إسـاءة استخدام طرائق التعاقد مع الأفراد من غير الموظفين.

33 - وقد أسـفر الاسـتعراض عن سـبع توصـيات رسـمية، كانت إحداها موجهةً إلى الهيئات التشـريعية و/أو مجالس الإدارة وســـت أخرى موجَّهة إلى الرؤســـاء التنفيذيين للمنظمات المشـــارِكة. وقُدمت أيضـــا 15 توصـية غير رسـمية تهدف إلى تحسـين اسـتخدام الأفراد من غير الموظفين بوجه عام في مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة. ومن شـأن نتائج الاسـتعراض أن تكفل الاسـتخدام السـليم للأفراد من غير الموظفين وأن توجّه المبادرات الجارية والمقبلة المتصلة بالقوة العاملة.

جودة خطط التأمين الصـــحي وفعاليتها وكفاءتها واســـتدامتها في مؤســـســـات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/9)

34 - أجرت الوحدة تقييماً لجميع خطط التأمين الصـحي التي تشـترك المنظمات المشـارِكة في الوحدة في رعايتها لفائدة موظفيها العاملين والمتقاعدين، وعددها 26 خطة، وكان الهدف من التقييم هو تحديد المجالات التي يمكن إدخال تحســـينات عليها لزيادة فعاليتها وكفاءتها (بما في ذلك احتواء التكاليف) وتعزيز جودة الخدمات والاسـتدامة المالية. وبحثت الوحدةُ أيضـــاً فرص المواءمة والتنسـيق والتعاون، ودرسـت الإقرارات المفصـــح فيها عن التزامات التأمين الصـــحي بعد انتهاء الخدمة وحالةَ تمويلها ومصـــادره واســـتراتيجياته. ويتضمن الاستعراض 7 توصيات رسمية و 33 توصيةً غير رسمية.

35 - ورغم أنّ الحق في الضـــمان الاجتماعي يشـــكّل جزءا من مجموعة عناصـــر الأجر المكفولة للموظفين، فإن النظر فيه باعتباره من مســـائل "النظام الموحد" لا يتم إلا في نطاق محدود، وهو ما يُعزى جزئياً إلى عدم وجود سياسـات منسّقة أو توجيهات موحدة في هذا الشـأن. وقد أدى ذلك إلى تباين كبير في معايير الأهلية، ونطاق التغطية، والتكلفة، ودرجة التضـــامن وتبادل المخاطر. واتضـــح من مجمل التعليقات الواردة من الموظفين أن تغطية التأمين الصـحي لأغراض العلاج في المسـتشـفيات ورعاية مرضـى العيادات الخارجية وخدمات الرعاية الوقائية صُـــنفت في أعلى المســـتويات من حيث تلبيتها احتياجات الموظفين، في حين حصـــلت الرعايةُ الطويلة الأجل ورعاية الصـــحة العقلية وخدمات طب العيون على أقل تصـــنيف. ولا يجري دوما إشراك الموظفين، ولا سيما الموظفون الميدانيون المعينون محلياً، في وضع السياسات المتعلقة بالتأمين الصحي.

36 - ويتراوح مستوى مساهمة المنظمات في أقساط التأمين الصحي في مختلف الخطط ما بين 50 و 75 في المائة. وفيما يتعلق باشتراكات الموظفين، وجدت الوحدةُ أن تكلفة التأمين الصحي التي يتكبدها الموظفون من الرتبة والدرجة نفسها يمكن أن تتفاوت تفاوتاً كبيراً في مركز العمل الواحد.

37 - وأغلب مديري الخطط ليست لديهم خطةُ عمل واضحة فيما يتعلق باحتواء التكاليف، وقد لا يتم الإبلاغ عن حالات الغش بشكل كاف. ويظل توفير التمويل الكافي لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هدفاً لم يتحقق بعد، حيث لا يتوافر التمويل إلا لنسبة 31 في المائة من الالتزامات. ونسبة 61 في المائة من الالتزامات غير الممولة هي التزامات تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، وفي الوقت نفسه لم تخصّص 13 منظمة مشارِكة تمويلاً ذا شأن لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبلغت الالتزامات غير الممولة عموماً 14 بليون دولار.

النتائج والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي انبثقت عن استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/ML/2023/1)

38 - قبل انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، أعدت وحدةُ التفتيش المشتركة رسالةً موجهة إلى الإدارة أحالتها إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وكان المراد من توجيه هذه الرسالة إلى الإدارة هو إطلاع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي وردت في استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/4) في سياق نظرها في وضع الصيغة المقبلة من الاستراتيجية المعروفة باسم "قوة عاملة موفورة الصحة من أجل عالم أفضل: استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه (2018-2023)".

39 - وتتضمن الرسالةُ استنتاجات وتوصيات تقدّم للاسترشاد بها عند وضع الصيغة الثانية للاستراتيجية، التي يمكن أن تدعم إحراز مزيد من التقدم في منظومة الأمم المتحدة شريطة إجراء بعض التعديلات في مجالات مثل الحوكمة والمساءلة والإبلاغ والتمويل. وتشير الرسالة إلى عدة مسارات للعمل مشتركة بين الوكالات تتناول الصحة العقلية للموظفين ورفاههم وترعاها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وإلى مخاطر تداخل الولايات وتعقُّد الترتيبات بصورة مبالغ فيها، مما قد يشكّل عقبةً تحول دون تحقّق الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. وقد نظرت اللجنةُ الإدارية الرفيعة المستوى في الرسالة الموجهة إلى الإدارة في دورتها السادسة والأربعين، واعتُمِدت الاستراتيجيةُ الجديدة لعام 2024 وما بعده بغية المضي قدماً بخطة تعزيز الصحة العقلية والرفاه.

باء - العمل مع الرؤساء التنفيذيين والهيئات الرقابية والأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة

40 - بذلت الوحدةُ جهداً استثنائياً للاجتماع بالرؤساء التنفيذيين والقيادات العليا بغية التماس الآراء بشأن المواضيع التي يمكن أن تتناولها الوحدة ومناقشة المخاطر والتحديات التي تواجهها المنظمات المشارِكة، فضلا عن التصدي لما تشكّله المسائل المتعلقة بالميزانية من تهديد لاستقلالية الوحدة. ففي عام 2023، التقت الرئيسةُ بالرؤساء التنفيذيين والقيادات العليا في 10 منظمات مشارِكة، بما يشمل قياداتٍ عليا عدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكما كان الحال في الماضي، لقيت الوحدة ترحيباً حسناً وزُوِّدت بملاحظات

إيجابية حول عملها وأثرها. وأعربت جميع الكيانات عن التزامها بمواصلة التعاون مع الوحدة وبالعمل، حسب الاقتضاء، على تحسين التركيز الموجّه لتنفيذ توصياتها.

41 - وإضافة إلى ذلك، عقدت الوحدةُ أول اجتماع حضوري لها مع جهات التنسيق منذ عام 2019. وحضر الاجتماعَ الذي دام لمدة يومين ممثلون عن جميع المنظمات المشارِكة باستثناء منظمة واحدة. وأتاح الاجتماع فرصةً ممتازة للمفتشين الجدد كي يلتقوا بجهات التنسيق مع الوحدة في المنظمات المشارِكة، ويوفروا معلومات محدَّثة عن برنامج العمل، ويقدموا إحاطةً عن حالة النظام الخاص بالوحدة الذي يتيح تتبُّع حالة توصياتها وتنفيذ توصيات التقييم الذاتي.

42 - وعُقد في عام 2023 اجتماعان ثلاثيان جمَعا بين مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية والوحدة. وقد التقت الكيانات الرقابية الثلاثة لمناقشة أعمالها الجارية، وخطط عملها، والمخاطر والتحديات المستجدة التي تواجهها. وعلى الرغم من الاختلاف بين ولايات هذه الكيانات، فقد تبيّنت الفائدة الكبيرة لتبادل الخبرات والتعلُّم وفهم مجالات التركيز التي يُعنى بها كل كيان؛ إذ إنّ وعي الكيانات الرقابية بخطط عمل بعضها البعض يضمن ألا ينصب تركيزها على نفس المجالات في نفس الوقت. وعقدت الوحدة أيضاً اجتماعا مع المديرة التنفيذية لمكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل تبادل المعلومات بشأن برنامج خطط العمل للسنة المقبلة، وذلك لكفالة عدم التكرار أو التداخل في الاستعراضات التي تعتزم الوحدة القيام بها. واتفقت الوحدة ومكتب التقييم على التواصل بصورة دورية، مع إمكانية مشاركة المكتب في الاجتماعات الثلاثية لمجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية والوحدة، من أجل الاطلاع على خطط العمل ومقارنتها ببعضها البعض.

43 - وتواصَلت الوحدةُ مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومع رؤساء لجان مراجعة الحسابات والرقابة في منظومة الأمم المتحدة خلال اجتماعهم السنوي الثامن. وشاركت الوحدةُ أيضاً في الاجتماع الخامس عشر لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة وفي المؤتمر السنوي لممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة.

44 - وفي أعقاب الجهود المتضافرة التي بذلتها الوحدة، تحسّنت عمليةُ نظر الأجهزة التشريعية للمنظمات المشارِكة ومجالس إدارتها في تقارير الوحدة كما تحسّن تخطيطُها لهذا الأمر. وفي عام 2023، قدّمت الوحدة تقارير إلى خمسة مجالس إدارة ودُعيت إلى مراقبة مجلسين آخرين. وبالنسبة لعام 2024، دُعيت الوحدة إلى تقديم عرضٍ للجنة البرنامج والميزانية التابعة لمجلس إدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وإضافة إلى ذلك، دُعيت الوحدةُ إلى تقديم عرضٍ لأحد الأفرقة العاملة التابعة لمجلس إدارة المنظمة الدولية للهجرة، في سياق نظر الفريق في اعتماد النظام الأساسي للوحدة. وستواصل الوحدةُ رصد تقديم التقارير إلى كل جهاز تشريعي أو مجلس للإدارة وفقاً لنظامها الأساسي.

جيم - التحقيقات

45 - تركّز الوحدة على الانتهاكات المزعومة للأنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات المعمول بها التي يرتكبها الرؤساء التنفيذيون ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية ومسؤولو المنظمات المشارِكة بخلاف الموظفين، وعلى أساس استثنائي، موظفو المنظمات التي لا تتوافر لديها قدرة داخلية على التحقيق. وقد تلقت الوحدة خلال عام 2023 شكوى واحدة في هذا الصدد.

46 - وشاركت الوحدةُ في المؤتمر الثالث والعشرين للمحقّقين الدوليين الذي عُقد في لندن في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ومثَّلها بالحضور الشخصي عنصر التحقيق التابع لها ونائبُ الرئيسة وموظف التحقيق المختص.

دال - التقييم الذاتي وتقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2020-2029

47 - في عام 2022، أتمت الوحدةُ عمليةً شاملة للتقييم الذاتي أرادت بها إدخالَ تحسينات على مجالي عملها الاستراتيجي والتشغيلي. وبوجه عام، تبيّن من التقييم الذاتي أن إجراءات العمل الداخلية للوحدة تدعم ولايتها واستراتيجيتها وأن أصحاب المصلحة الخارجيين يقدِّرون منتجات الوحدة. ونالت الاستعراضات المجراة على نطاق المنظومة وما نتج عنها من نشر للمعلومات عن الممارسات الجيدة المعمول بها في الأمم المتحدة تقديراً خاصاً من جانب أصحاب المصلحة. وكان انطباع أصحاب المصلحة عن الوحدة أيضاً أنها هيئة مستقلة ومحايدة ذات مصداقية. واعتُبر أن ما تضعه الوحدة من تقارير واستعراضاتٍ متعمّقة للمواضيع ذات الصلة هو ما يجعلها تحظى بالتقدير في منظومة الأمم المتحدة.

48 - وقد غطت العمليةُ الداخلية مواضيع مثل برنامج العمل، واستعراضات الإدارة والتنظيم، وجمع البيانات، والحوكمة، وضمان الجودة، والتوعية والاتصال، وتنفيذ توصيات الوحدة ومتابعتها. وأسفر التقييمُ الذاتي عن 48 توصية تتعلق، في جملة أمور، بتوافر الموارد واستخدامها، بما في ذلك الإبلاغُ عن ذلك في التقارير السنوية الصادرة عن الوحدة، ووضع نهج أكثر فعالية إزاء إدارة الموارد البشرية، والنظر في سياسةٍ واستراتيجية لتعبئة الموارد، حسب الاقتضاء. كما أسفر التقييم عن اقتراحات لتنفيذ التوصيات عن طريق تحديد الأولويات وبواسطة الأفرقة العاملة وخطط العمل.

49 - وفي عام 2023، اضطلعت الوحدة بعمليةٍ كان الغرض منها تقييم التوصيات المنبثقة عن التقييم الذاتي وترتيبها حسب الأولوية. وإجمالا، تقرّر أن 10 توصيات تقتضي أن تتخذ الوحدةُ إجراءاتٍ فورية بشأنها، في حين أدرجت الأفرقة العاملة 14 توصيةً إضافية في خطط عمل كل منها لمعالجة المجالات ذات الأولوية العالية. وقد أُدخلت، حتى تاريخه، تحسيناتٌ على العمليات الداخلية لضمان الجودة، وعملية الإبلاغ السنوي للوحدة، وإجراءات العمل الداخلية، وعلى تتبُّع الأطر الزمنية للاستعراضات. وتنفذ الوحدةُ إجراءات تجريبية جديدة تنظم نظرَ المنظمات المشارِكة في مشاريع التوصيات، فضلا عن عملياتٍ تجريبية لضمان الجودة بغية تحسين النظر في التقارير في مرحلة الصياغة. وستواصل الوحدة في عام 2024 معالجة التوصيات ذات الأولوية، وسيُستعان في التنفيذ بعمليةٍ لإدارة التغيير تضمن تحقيق نتائج مستدامة. وتتوقع الوحدة أن تكون قد عالجت جميع التوصيات ذات الأولوية بحلول نهاية عام 2025.

50 - وقد أسفر التقييم الذاتي عن توصيات تهدف إلى تحسين مواءمة برامج العمل السنوية مع مجالات التركيز المواضيعية الواردة في الإطار الاستراتيجي، غير أنه لم يوصِ بإدخال تغييراتٍ فورية على الإطار الاستراتيجي، حيث كان من المتوقع أن يُستعان باستنتاجاته وتوصياته في تقييم منتصف المدة لذلك الإطار. وستجري الوحدة، في عام 2024، تقييماً لإطارها الاستراتيجي للفترة 2020-2029، على نحو ما طلبت الجمعية العامة.

هاء - موارد الوحدة

51 - تضم الوحدة 11 مفتشاً ومفتشة يتلقون الدعم من 20 موظفا. وفي عام 2023، تشارَك عدة مفتشين في صياغة تقارير عن الاستعراضات التي أجروها. وهذا اتجاهٌ إيجابي يمكن، إذا تناسَب مع الموضوع قيد الاستعراض، أن يزيد من الكفاءة والفعالية في استخدام الموظفين والموارد غير المتصلة بالوظائف. وفيما يتعلق بالموارد المالية التي توافرت في عام 2023، اضطرت الوحدة، بعد تخفيض ميزانيتها، إلى إعادة توزيع المخصصات المرصودة لفئات الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف، لكي تضمن توافر موارد كافية لسفر المفتشين لإجراء الاستعراضات المُرحَّلة من عام 2022. وكان الافتقار إلى موارد غير متعلقة بالوظائف أيضاً أحد العوامل التي أدت إلى قرار الوحدة تضمين برنامج عملها لعام 2023 عدداً أقل من المواضيع.

52 - وبعد الانتهاء من برنامج عمل عام 2023، تلقت الوحدة طلباً من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لإجراء استعراض بشأن الرقابة والحوكمة في هذه المجالس. ولإجراء الاستعراض رغم قلة الموارد، اتفقت المجالس على أن تقدّم المنظمات الخمس الممثَّلة تمويلاً تكميلياً يبلغ مجموعه 400 168 دولار في شكل منحة. وقد استخدم فريقُ الاستعراض هذه الموارد للتعاقد مع موظفي دعم ومع خبير استشاري ولتغطية نفقات السفر اللازم لمراقبة اجتماعات المجالس وإجراء مقابلات مع أعضائها ومع فريق الإدارة العليا في المنظمات المعنية. وسيُعد تقريرٌ وافٍ عن استخدام الأموال المنفقة (684 110 دولارا) والرصيد المزمع إعادته (716 57 دولارا)[1] وسيحال إلى المنظمات الخمس.

واو - نظام التتبع الشبكي

53 - في تقرير الوحدة عن أنشطتها في عام 2022 وبرنامج عملها لعام 2023 (A/77/34)، قدّمت الوحدة آخر المستجدات فيما يتعلق بحالة نظام التتبع الشبكي، وكان منها أن التطبيق قد تأخر استبداله. وأفادت الوحدة بأنها ستلتمس من الدول الأعضاء المانحة تمويلاً خارجاً عن الميزانية حتى تستبدل النظام.

54 - ولم تُوفَق الوحدة في الجهود التي بذلتها لحشد التمويل الخارج عن الميزانية من الدول الأعضاء المانحة. وأصبح النظام في غضون ذلك ينطوي على مخاطر شديدة جداً بالنسبة إلى الوحدة وإلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة الذي يوفر خدمات الصيانة والدعم للنظام. وتتبع المخاطر من استقرار النظام وقِدم التكنولوجيا، وهو ما يعرِّض المنظمة للمخاطر على صعيد الأمن السيبراني. ويشير مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إخطارٍ صدر عنه في الآونة الأخيرة، إلى أن قسم الأمن السيبراني أجرى مسحاً للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبيّن مواطن الضعف التي تعتري أمن المعلومات، وحدّد نظامَ التتبع الشبكي الخاص بالوحدة بوصفه وحدةً مضيفة بها أوجه ضعف. ويلزم اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة المخاطر الشديدة، وقد يتطلب ذلك إيقاف العمل بالنظام وسحبه من شبكة الإنترنت.

(1) مبالغ مؤقتة مُحتسبة في 23 كانون الثاني/يناير 2024.

55 - وكان مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد بذل قصارى جهده لتوفير الدعم وخدمات الصيانة لتطبيق لا دراية له به، طوّره بائعٌ خارجي منذ أكثر من 12 عاما. وإضافة إلى المخاطر المذكورة، فإن عبء دعم التطبيق وصيانته الواقع على المكتب ليس بالأمر المستدام بالنسبة له ولا هو يشكّل استخداماً فعالاً للموارد.

56 - وفي عام 2009، طلبت الجمعية العامة إلى الوحدة، في قرارها 272/63، أن تواصل العمل من أجل تنفيذ نظام للمتابعة على شبكة الإنترنت لرصد حالة التوصيات وتلقي معلومات مستكملة من فرادى المنظمات. وفي عام 2011، أعربت الجمعية في قرارها 270/65 عن تأييدها لتطوير نظام التتبع على شبكة الإنترنت، وأذنت للأمين العام بالدخول في التزامات لتطوير النظام، وشجّعت المنظمات المشارِكة على المساهمة في ترتيب تقاسم التكاليف الخاصة بها.

57 - وفي ظل الظروف الراهنة المتعلقة باحتمالات تعطُّل النظام والمخاطر التي يشكّلها ذلك على شبكة المنظمات وعلى نظُمها، ترى الوحدة أن هذه المسألة تستدعي الاهتمام العاجل بها على سبيل الأولوية. **وفي هذا الصدد، تطلب الوحدةُ إلى الجمعية العامة أن تتّبِع السابقةَ التي أرستها في قرارها 270/65 الذي شجعت فيه المنظمات المشارِكة على أن تساهم، في إطار ترتيباتها القائمة لتقاسم التكاليف، في تكلفة استبدال النظام المستخدم في تتبُّع حالة التوصيات الصادرة عن الوحدة والإبلاغ عنها.**

58 - وفي أحدث تقديرٍ للتكاليف، قدَّر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكلفةَ تطوير النظام بنحو 140 000 دولار، مضافا إليها تكلفة سنوية للصيانة والدعم تبلغ 25 000 دولار في السنة، وتكاليف غير متكررة قدرها 25 000 دولار لتوفير التدريب ووضع أدلة الاستخدام لفائدة مستخدمي النظام في الوحدة والمنظمات المشارِكة ووفود الدول الأعضاء ولجان الرقابة. وبناءً على الصيغة الحالية لتقاسم التكاليف، يعادل ذلك مساهمةً تُدفع مرة واحدة لتطوير النظام البديل وإعداد مواد تدريبية، تسدّدها المنظمات المشارِكة البالغ عددها 28 منظمة على النحو التالي: خمس منظمات تساهم بأكثر من 20 000 دولار؛ وثلاث منظمات تساهم بأكثر من 10 000 دولار؛ أما المنظمات العشرون المتبقية، فتساهم بأقل من 5 000 دولار (بما يشمل 7 منظمات تساهم بأقل من 1 000 دولار).

الفصل الثاني

قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

عدد التوصيات

59 - يبيّن الجدول 1 متوسط عدد التوصيات، مصنفاً حسب التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة.

الجدول 1

عدد تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها والرسائل التي وجَّهتها إلى الإدارة والتوصيات التي أصدرتها، 2015-2023

	2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*	*المجموع*
التقارير، والمذكرات، والرسائل الموجهة إلى الإدارة										
المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات	5	11	9	6	7	7	6	1	8	60
المتعلقة بمنظمة واحدة	6	25	2	1	3	1	1	1	2	42
مجموع التقارير، والمذكرات، والرسائل الموجهة إلى الإدارة	**11**	**36**	**11**	**7**	**10**	**8**	**7**	**2**	**10**	**102**
التوصيات										
المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات	33	74	56	49	44	56	33	6	56	407
المتعلقة بمنظمة واحدة	16	26	20	3	14	4	4	8	16	111
مجموع التوصيات	**49**	**100**	**76**	**52**	**58**	**60**	**37**	**14**	**72**	**518**
متوسط عدد التوصيات بحسب النواتج	**4,5**	**2,8**	**6,9**	**7,4**	**5,8**	**7,5**	**5,3**	**7**	**7,2**	**5,1**

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2024.

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل والتوصيات المتعلقة بفرادى المنظمات

60 - من المهم أن يؤخذ في الاعتبار، عند تحليل قبول توصيات الوحدة وتنفيذها، أن الأمر يستغرق في المتوسط عامين بعد سنة النشر لكي تكتمل معالجة التوصيات من قِبل جميع المنظمات المشاركة الـ 28 وأجهزتها التشريعية ومجالس إدارتها. ولهذا السبب، تتضمن المعلومات التي تعرضها الوحدة بياناتٍ من التقارير الصادرة بين عامي 2015 و 2022 (انظر الجدولين 2 و 3؛ وللاطلاع على حالة قبول توصيات الوحدة وتنفيذها، انظر المرفق الثاني).

الجدول 2

معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة، 2015-2022

(النسبة المئوية)

	2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المتوسط*[أ]
توصيات مقبولة	82,4	82,9	74,8	79,8	80,8	76,5	64,4	28,4	76,5
توصيات غير مقبولة	5,6	3,9	5,9	4,0	4,0	4,5	4,2	0,0	4,4
توصيات غير ذات صلة	9,3	9,0	10,3	5,1	9,3	8,3	5,5	1,1	8,0
توصيات قيد النظر	1,2	1,0	1,6	4,1	2,7	4,1	11,4	11,9	3,6
المعلومات غير متوفرة	1,4	3,3	7,5	7,0	3,2	6,7	14,5	58,5	7,5

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2024.

(أ) الأرقام الواردة في العمود الأيسر ليست متوسطات بسيطة لأن عدد التوصيات يختلف من سنة إلى أخرى.

61 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (2015-2022)، قبلت المنظمات المشارِكة نسبة 76,5 في المائة من التوصيات في المتوسط.

62 - ومما يدعو إلى القلق أن منظماتٍ قليلة هي التي أوضحت الأسباب التي دفعتها إلى تصنيف التوصيات باعتبارها "غير ذات صلة" أو "غير مقبولة". وستتناول الوحدة هذه المسألة في إطار استعراضها المستمر لقبول التوصيات وتنفيذها، وستوجه انتباه المنظمات المشارِكة إلى ضرورة تقديم إيضاحات مفصّلة لأسباب تصنيفها التوصيات في فئات بعينها.

63 - وفي تقريرها السنوي السابق، تناولت الوحدةُ الثغرات في المعلومات الواردة من المنظمات بشأن نظر أجهزتها التشريعية ومجالس إدارتها في تقارير الوحدة. ووجدت الوحدةُ أن عدة منظمات قد بدأت بعد ذلك في ملء الحقول المطلوبة في نظام التتبع الشبكي الخاص بالوحدة، غير أن منظمات أخرى عديدة لم تحذُ حذوها بعد. وفي المتوسط، يوفر نصف المنظمات الـ 28 المشارِكة معلومات بشأن نظر أجهزته التشريعية ومجالس إدارته في تقارير الوحدة.

64 - ويقلّ في العادة معدلُ قبول التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة عن معدل قبول التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. والسبب الرئيسي هو أن الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة تستغرق وقتاً أطول للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها. وإضافة إلى ذلك، فإن التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة لا تؤدي في كثير من الأحيان إلى قرار واضح بشأن قبولها.

65 - وقد سجلت المنظمات المشارِكة في الوحدة أنها نفذت 79,4 في المائة من التوصيات التي قبلتها. ولئن كان معقولاً أن تكون التوصيات الصادرة في السنتين أو السنوات الثلاث الماضية لا تزال قيد التنفيذ، فإنه من دواعي قلق الوحدة ألا يكون تنفيذ توصيات صادرة في سنوات أسبق قد اكتمل بعد. ويتطلب هذا الشاغل اهتماماً من جانب المنظمات المشاركة وتركيزاً من جانب اللجان الرقابية المستقلة والأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة. وهذا مجال يمكن للأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة أن تزيد من التشديد عليه.

الجدول 3

معدل تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي قُبلت، 2015-2022

(النسبة المئوية)

	2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المتوسط*[أ]
توصيات نُفذت	90,7	88,3	87,1	75,4	75,3	77,6	57,8	20,0	79,4
توصيات جار تنفيذها	6,5	10,5	10,4	19,1	17,0	16,3	35,1	50,0	15,8
توصيات لم يبدأ تنفيذها	0,5	0,9	1,6	3,1	4,3	3,4	5,1	14,0	2,7
المعلومات غير متوفرة	2,3	0,3	0,9	2,4	3,5	2,6	2,0	16,0	2,1

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2024.

(أ) الأرقام الواردة في العمود الأيسر ليست متوسطات بسيطة لأن عدد التوصيات يختلف من سنة إلى أخرى.

قبول وتنفيذ التوصيات، بحسب الأثر المقصود بها

66 - طلبت الجمعيةُ العامة إلى الوحدة، في قرارها 270/75، أن تُدرج في مرفق تقريرها السنوي إحصاءات سنوية عن حالة القبول والتنفيذ من قِبل المنظمات المشاركة، مصنفةً حسب فئات الأثر المقصود على النحو المحدَّد في نظام التتبع الشبكي. وامتثالاً لهذا الطلب، أعدت الوحدة إحصاءات عن متوسط معدل القبول ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة، بحسب فئة الأثر المقصود (انظر المرفق الثالث).

67 - وفئات الأثر المقصود التي تحظى بأعلى معدلات القبول هي "تحسين الإدارة من خلال تعزيز الضوابط والامتثال" (87,3 في المائة)، و "تحسين الإدارة من خلال تعزيز الكفاءة" (85,3 في المائة)، و "تحسين الإدارة من خلال نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات" (82 في المائة).

68 - أما فئة الأثر المقصود التي نالت أدنى معدل قبول، فهي "تحقيق وفورات مالية كبيرة لمرة واحدة أو على أساس متكرر" (18,5 في المائة). وقد لقيت جميع فئات الأثر المقصود المتبقية معدلَ قبول أعلى من 68 في المائة.

69 - وستواصل الوحدةُ تفاعلها مع المنظمات المشارِكة لكفالة المتابعة الشاملة لتوصياتها وضمان نظر الأجهزة التشريعية لتلك المنظمات ومجالس إدارتها في تقارير الوحدة. وفي ذلك الصدد، تشجّع الوحدةُ الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة، وكذلك اللجان الرقابية، على مطالبة إدارات منظماتها بمتابعة المسألة على نحو مماثل.

الفصل الثالث

آفاق عام 2024

70 - يظل برنامج العمل دوماً محورَ التركيز في الجهود التي تبذلها الوحدة. وبالنسبة لعام 2024، يضم برنامج العمل خمسة مشاريع جديدة هي: أربعة استعراضات تُنفذ على نطاق المنظومة واستعراض واحد يُنفذ في منظمة بعينها.

71 - وتتماشى الاستعراضات المختارة لعام 2024 مع المجالات المواضيعية الواردة في الإطار الاستراتيجي للوحدة، وهي:

(أ) مهام ونظم المساءلة والرقابة في المنظمات، علاوة على مهام إقامة العدل ومهام الأخلاقيات والنزاهة؛

(ب) ممارسات وأساليب الإدارة والتنظيم في منظومة الأمم المتحدة في مجالات الموارد البشرية والمالية، والتنظيم، والإدارة القائمة على النتائج، والتخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، وإدارة التغيير، وإدارة المخاطر، والأمن والسلامة، واستخدام التكنولوجيات الرقمية؛

(ج) الأهداف والاتفاقيات المتفق عليها دولياً التي تتناول السياسات والاستراتيجيات والبرامج، فضلاً عن التنسيق والتعاون بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(د) ترتيبات وآليات الحوكمة، فضلاً عن التنسيق بين الوكالات.

72 - وفي ضوء مجالات التركيز المواضيعية المذكورة آنفاً، يتضمن برنامج عمل عام 2024 استعراضاً لمبدأ المراجعة الواحدة للحسابات وأثر متطلبات الرقابة الإضافية من جانب الجهات المانحة؛ والميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ والسياسات والممارسات التي ترمي إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما؛ وتنفيذ مبدأ الاعتراف المتبادل داخل منظومة الأمم المتحدة؛ علاوة على استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

73 - ومن المتوقع الانتهاء في غضون العام من الاستعراضات الثلاثة المرحَّلة من عام 2023، وهي الاستعراضات المتعلقة بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها من قِبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والخدمات الصحية، وشؤون الإدارة والتنظيم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

74 - وإضافةً إلى أنشطة برنامج العمل، ستفي الوحدةُ بالتزامها بتقييم إطارها الاستراتيجي للفترة 2020-2029 في منتصف مدته، بهدف تقييم التقدّم المحرز في الإطار وفي تنفيذه وأدائه، وتحسين مقاييس الأداء الفردي، والتوصية بإجراءات عملية لتحديث الإطار وتحسينه حسب الاقتضاء. ويأتي هذا التقييم للإطار الاستراتيجي في الوقت الذي تنظر فيه الوحدةُ وتعتمد سبل المضي قدماً بصدد تنفيذ العديد من التوصيات المنبثقة عن عملية التقييم الذاتي التي أُجريت في عام 2022. وسيشهد عام 2024 استمرار تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الذاتي وطرائق مواءمة الإطار الاستراتيجي مع تنفيذ توصيات التقييم الذاتي من أجل مزيد من الترشيد لعمليات إدارة التغيير. وتتوقع الوحدة أن توافي الجمعيةَ العامة في دورتها التاسعة والسبعين بتقرير عن نتائج تقييم منتصف المدة الذي تتوخى إجراءه للإطار الاستراتيجي.

75 - وفيما يتعلق بالعمليات، ستواصل الوحدةُ العمل على زيادة كفاءة عملية الاستعراض وجودة التقارير، في ظل التزام ثابت بقواعد الوحدة ومعاييرها وإجراءات عملها الداخلية. وسيظل تدريب الموظفين والمفتشين وتعزيز مهاراتهم يشكّل سمة من سمات هذه العملية. وفيما يتعلق بعملياتها أيضا، ستعتمد الوحدة على دعم الجمعية العامة والأجهزة التشريعية والمنظمات المشارِكة فيها، من أجل معالجة مسألة استبدال النظام الذي تعتمده لتتبُع حالة توصياتها والإبلاغ عنها، وهو النظام الذي أصبح الآن ينطوي على مخاطر شديدة بالنسبة إلى الوحدة.

76 - وتدرك الوحدة أن عملها لا يؤتي الفائدةَ الكاملة المنشودة منه إلا عندما تُنفذ التوصيات الواردة في تقاريرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل الوحدة إعطاء الأولوية للعمل مع الأجهزة التشريعية والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشارِكة فيها لكفالة إيلائهم الاهتمام المطلوب للنظر في تقارير الوحدة وتنفيذ توصياتها.

الفصل الرابع

برنامج العمل لعام 2024

77 - نظرت الوحدة، عند إعداد برنامج عملها، في مقترحات الاستعراضات التي قدمتها المنظمات المشاركة فيها، وكذلك الهيئات الرقابية والتنسيقية في منظومة الأمم المتحدة والمفتشون أنفسهم. ويشمل برنامج العمل النهائي الذي اعتمدته الوحدة في دورتها المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2023 أربعة مشاريع تتعلق بالمنظومة ككل واستعراضاً واحداً لشؤون الإدارة والتنظيم (انظر المرفق السادس). وجميع الاستعراضات التي يتوخى برنامج العمل إجراءها على نطاق المنظومة، باستثناء استعراضٍ واحد فقط، تستند إلى المقترحات الواردة من المنظمات المشارِكة؛ وجميعُ المواضيع تتوافق مع مجالات التركيز المواضيعية المدرجة في الإطار الاستراتيجي للوحدة.

78 - وتضم خطةُ عمل الوحدة لعام 2024 ما مجموعه ثمانية مشاريع، وهي تشمل ثلاثة استعراضات مرحَّلة من عام 2023 وخمسة استعراضات جديدة اعتُمدت في برنامج العمل لعام 2024.

موجزات المشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام 2024

استعراض الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: بعض المقارنات

79 - ستقوم الوحدة، بمبادرةٍ منها، بتحديث تقريرها عن الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/89/9). وسيُجرى الاستعراض في إطار المجال المواضيعي المتمثل في ممارسات وأساليب الإدارة والتنظيم، الذي يرد في الإطار الاستراتيجي.

80 - وعلى غرار الدراسة السابقة، سيغطي التقرير مجالين رئيسيين هما: (أ) تحليل التقنيات والأساليب والممارسات الرئيسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) جداول مقارنة بشأن الإجراءات المعمول بها في مختلف المنظمات. ويمكن أن يتضمن المجال الأول توصياتٍ تهدف، في جملة أمور، إلى تحقيق الاتساق في ميزانيات منظومة الأمم المتحدة وجعلها قابلةً للمقارنة، في حين يُصمم المجال الثاني ليكون بمثابة دليل إلى عملية الميزنة.

81 - ومقارنةً بتقرير عام 1989، سيجري توسيع نطاق الاستعراض المقرر إجراؤه لكي يغطي، إلى جانب الميزانيات العادية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ميزانياتِ جميع المنظمات المشارِكة في وحدة التفتيش المشتركة.

استعراض مبدأ المراجعة الواحدة للحسابات وأثر متطلبات الرقابة الإضافية من جانب الجهات المانحة

82 - يهدف مبدأ المراجعة الواحدة للحسابات إلى تخفيف عبء مراجعة الحسابات على الكيانات التي تتلقى تمويلاً من مصادر متعددة، مثل الجهات المانحة العامة أو الخاصة. وينص هذا المبدأ على أن مراجعةً واحدة للحسابات، يجريها مراجعُ حسابات مستقل وذو كفاءة، ينبغي أن تكون كافية لتقديم تأكيدات لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن سلامة البيانات المالية واستخدام الأموال. وفي ذلك السياق، يكون مراجعو الحسابات الخارجيون للمنظمات المشارِكة هم وحدهم المخولون حق مراجعة بياناتها المالية، بينما يكون المكلفون بمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق هم المسؤولون عن إجراء مراجعةٍ لعملياتها

والتحقيق فيها. وتشكّل الطلبات والاشتراطات المتزايدة المراد منها كفالة الاستخدام السليم للأموال المتأتية من اتفاقات المانحين تحدياً يعطل نفاذ هذا المبدأ، مما يزيد من مخاطر ازدواجية الجهود والتكاليف، والتنافر مع السياسات والإجراءات ذات الصلة المعمول بها في المنظمات المشارِكة، وازدياد الضجر من كثرة عمليات مراجعة الحسابات.

83 - ويندرج هذا الاستعراض ضمن المجالين المواضيعيين المتمثلين في مهام المساءلة والرقابة والتنسيق بين الوكالات، الواردين في الإطار الاستراتيجي للوحدة. ويهدِف الاستعراض إلى مسح وتقييم متطلبات الإبلاغ والمراجعة والرقابة التي تفرضها الجهاتُ المانحة، وإلى وضع إطار يعزّز الاتساق على نطاق المنظومة في المفاوضات مع تلك الجهات. ولتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار الاستعراض تقييمُ تأثير هذه المتطلبات فيما يلي: (أ) مبدأ المراجعة الواحدة للحسابات؛ (ب) أطر الحوكمة والرقابة التي تنشؤها الدول الأعضاء (مع ملاحظة أن الدول الأعضاء نفسها هي التي أنشأت آلياتِ الرقابة العاملة في المنظمات المشاركة)؛ (ج) استقلالية مهام المراجعة والرقابة الداخلية والخارجية في المنظمات، بما في ذلك ما يتعلق بالتحقيقات؛ (د) حماية البيانات؛ (هـ) تجزؤ استراتيجيات التفاوض؛ (و) الكفاءة والتكاليف على الصعيد الإداري.

استعراض تنفيذ مبدأ الاعتراف المتبادل داخل منظومة الأمم المتحدة

84 - في القرار 243/71 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2016، دعت الجمعيةُ العامة الكياناتِ التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى "أن تعمل وفقا لمبدأ الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات في مجال السياسات والإجراءات، بهدف تيسير التعاون الفعال بين الوكالات وخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها الحكومات والوكالات المتعاونة". وطلب الأمينُ العام إلى جميع الكيانات، في تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/72/684-E/2018/7) الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2017، أن تعجّل بجهودها للعمل وفقاً لمبدأ الاعتراف المتبادل في سياق تنفيذ خطة عام 2030. وأعادت الجمعية العامة تأكيد هذا المبدأ في قرارها 279/72 الصادر في أيار/مايو 2018، في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وصدر بيانٌ عن الاعتراف المتبادل في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ووقّع عليه منذ ذلك الحين 23 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

85 - وسيشمل الاستعراض تقييماً للتقدم الذي أحرزته المنظمات المشارِكة في الوحدة في سياق إقرار وتنفيذ مبدأ الاعتراف المتبادل داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيتضمن أيضا دراسةً تتناول التطبيق الحالي لمبدأ الاعتراف المتبادل، والمخاطر والتحديات، فضلا عن الممارسات الجيدة.

86 - ويتماشى الاستعراض مع الإطار الاستراتيجي للوحدة في مجالات تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، ومواءمة القواعد والسياسات والممارسات، وتعزيز الكفاءة والفعالية.

استعراض السياسات والممارسات الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتصدي لهما

87 - قامت منظومة الأمم المتحدة وعدة منظمات مشارِكة بتحديث سياساتها وإجراءاتها فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وشملت التنقيحات وضع إجراءات جديدة للتحقيق وتنقيح الالتزامات المشتركة بين الوكالات تجاه حماية الفئات السكانية الضعيفة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

من جانب أفراد الأمم المتحدة. وقد التزمت منظومةُ الأمم المتحدة باعتماد تدابير جديدة وبتعزيز التدابير القائمة بغية تحسين منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وكشفهما والإبلاغ عنهما واتخاذ إجراءات ضد الأفراد الذين يرتكبونهما.

88 - ويتوافق الاستعراضُ مع المجال المواضيعي المتعلق بالمساءلة والرقابة، الوارد في الإطار الاستراتيجي للوحدة. ولما كان هذا الاستعراض استعراضاً يُنفذ على نطاق المنظومة، فسوف يتناول بالدراسة السياساتِ والآليات القائمة من أجل: (أ) منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك أنشطة التدريب والتوعية؛ (ب) التعامل مع ادعاءات وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك قنوات الإبلاغ، والتحقيق في الادعاءات، وآليات دعم الضحايا، وحماية المبلغين عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من الانتقام.

89 - وبالنظر إلى ولاية الوحدة التي تشمل المنظومة بأسرها، سينصب التركيزُ بوجه خاص على دور الآليات والالتزامات المشتركة بين الوكالات في منع وقوع هذه الأعمال المدعاة والتصدي لها وعلى الإجراءات التي تتم لهذا الغرض في سياق تلك الآليات والالتزامات. ويشمل ذلك التعامل مع الادعاءات المبلغ عنها من البعثات الميدانية ودورَ المنسقين المقيمين وغيرهم من القيادات على مستوى البعثات في منع وقوع هذه الأعمال المدعاة والتصدي لها.

90 - وستفيد نتائج الاستعراض في تحديد ما إذا كانت السياسات والإجراءات المنقحة تؤدي المتوخى منها من الناحية العملية، واستخلاص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فضلا عن نتائج الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لاعتماد نهج متسق.

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

91 - أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972 عملا بقرار الجمعية العامة 2997 (د-27). وكان الهدف من تأسيسه هو رصد حالة البيئة وتنسيق أشكال الاستجابة لأهم التحديات البيئية في العالم. وعلى مدى السنوات الإحدى والخمسين الماضية، استضاف البرنامج أمانات أكثر من 12 اتفاقاً واتفاقية بيئية متعددة الأطراف، واضطلع بدور حاسم في دفع الجهود البيئية العالمية قدماً.

92 - والبرنامج، بوصفه جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة، يقدّم التقارير إلى الجمعية العامة. ومنذ عام 2014، أصبحت جمعيةُ الأمم المتحدة للبيئة هي الهيئة المشرفة عليه، وهي تضم ممثلين من كافة الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة. ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هيئتا إدارةٍ خاصتان به تتخذان من نيروبي مقراً لهما، وهما: جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وهي أرفع هيئة عالمية تختص بصنع القرار في مجال البيئة؛ ولجنة الممثلين الدائمين. وتحدّد هاتان الهيئتان بقراراتهما توجُه السياسات البيئية العالمية وأولوياتها.

93 - وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو منظمة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بوضع القواعد كما تُعنى بالعمليات أيضا، يؤدي دوراً عملياتياً كوكالة منفِّذة لمبادرات شتى، بما في ذلك الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر، والمفوضية الأوروبية، والعديد من المانحين الثنائيين.

94 - وهذا الاستعراض هو أول استعراض على الإطلاق يُجرى لشؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويمكن أن يغطي مجالات متنوعة، بما في ذلك الحوكمة، والهيكل التنظيمي والإدارة، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر، والإطار المالي والميزانوي، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة

تكنولوجيا المعلومات، والتعاون فيما بين الوكالات، واســـتجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للإصـــلاحات المدخلة على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ولعمليات التغيير الداخلي.

95 - وســتعاود الوحدةُ النظر في المهمة الأولية المتمثلة في ضــمان التنســيق على نطاق المنظومة من أجل تعميم مراعاة المســائل البيئية والتوازن المناخي، وســتركّز بناءً على ذلك على المجالات التي يوجد بها متسع لتحسين وتعزيز أثرها عموماً وستحدّد الممارسات الجيدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المرفق الأول

حالة تنفيذ خطة عمل وحدة التفتيش المشـــتركة لعام 2023، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

اسم المشروع	*الرمز/تاريخ الإنجاز*
استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في صندوق الأمم المتحدة للسكان	JIU/REP/2023/1
اسـتعراض آليات الاسـتئناف الداخلية السـابقة لمرحلة اللجوء إلى المحكمة، المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2023/2
استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2023/3
استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2023/4
استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	JIU/REP/2023/5
ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2023/6
اســـتعراض الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	JIU/REP/2023/7
استعراض استخدام الأفراد من غير الموظفين والطرائق التعاقدية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2023/8
جودة خطط التأمين الصـحي وفعاليتها وكفاءتها واسـتدامتها في مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2023/9
النتائج والاســـتنتاجات والتوصـــيات ذات الصـــلة باللجنة الإدارية الرفيعة المســـتوى التابعة لمجلس الرؤســـاء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي انبثقت عن استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/ML/2023/1
استعراض قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها من قِبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكيفية تعامل المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشـتركة مع تقارير الوحدة ونظر أجهزتها التشـريعية ومجالس إدارتها في تلك التقارير	من المقرر إنجازه في عام 2024
اســـتعراض شـــؤون الإدارة والتنظيم في هيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنسين وتمكين المرأة	من المقرر إنجازه في عام 2024
استعراض الخدمات الصحية في منظومة الأمم المتحدة[1]	من المقرر إنجازه في عام 2024

(1) المعروف سابقا باسم "استعراض الخدمات الطبية في منظومة الأمم المتحدة".

المرفق الثاني

حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذ التوصيات المقبولة من قِبل المنظمات المشاركة، 2015-2022

(النسبة المئوية)

	القبول					التنفيذ			
المنظمة	توصيات مقبولة	توصيات غير مقبولة	توصيات غير ذات صلة	توصيات قيد النظر	المعلومات غير متوفرة	توصيات نُفذت	توصيات جار تنفيذها	توصيات لم يبدأ تنفيذها	المعلومات غير متوفرة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	65,4	2,3	10,4	2,7	19,2	71,8	14,7	4,1	9,4
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	37,4	3,4	28,2	3,4	27,7	80,5	16,9	2,6	–
منظمة الطيران المدني الدولي	83,7	10,0	2,1	–	4,2	78,0	22,0	–	–
منظمة العمل الدولية	70,7	16,8	5,9	3,5	3,1	85,6	13,3	1,1	–
المنظمة البحرية الدولية	88,8	2,3	7,0	1,9	–	53,7	44,2	2,1	–
مركز التجارة الدولية	93,9	–	4,6	–	1,5	89,4	10,6	–	–
الاتحاد الدولي للاتصالات	87,9	1,2	2,0	4,1	4,9	35,0	44,2	17,1	3,7
الأمم المتحدة	74,2	8,5	8,8	8,5	–	80,5	16,8	2,7	–
موئل الأمم المتحدة	23,9	–	–	–	76,1	38,8	32,7	10,2	18,4
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	76,5	4,3	7,3	8,9	3,1	84,3	15,7	–	–
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز	87,1	0,4	0,4	6,5	5,7	70,8	15,3	0,5	13,4
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	58,2	1,2	33,5	2,9	4,1	74,8	21,2	4,0	–
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	70,3	5,1	14,1	7,8	2,7	100,0	–	–	–
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	66,8	1,0	3,3	0,5	28,4	69,5	25,5	2,1	2,8
اليونسكو	95,7	0,8	0,8	2,8	–	84,3	15,3	0,4	–
صندوق الأمم المتحدة للسكان	90,6	5,5	1,6	–	2,4	77,1	16,0	6,9	–
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	71,0	6,7	20,6	1,3	0,4	90,5	6,5	0,6	2,4
اليونيسف	83,9	5,4	8,1	–	2,7	96,8	3,2	–	–
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	77,7	6,6	5,1	10,2	0,4	68,3	25,1	6,0	0,5
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	56,6	9,1	29,8	1,5	3,0	80,4	18,8	0,9	–
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	84,6	4,7	6,7	0,4	3,6	96,3	–	–	3,7
الأونروا	74,5	–	–	–	25,5	74,1	11,4	–	14,6
منظمة السياحة العالمية	69,0	1,0	8,9	20,7	0,5	34,3	40,7	23,6	1,4
الاتحاد البريدي العالمي	74,5	13,2	9,9	1,9	0,5	85,4	14,6	–	–

المنظمة	القبول						التنفيذ			
	توصيات مقبولة	*توصيات غير مقبولة*	*توصيات ذات صلة غير قيد النظر*	*توصيات المعلومات غير متوفرة*	*توصيات نُفذت*	*توصيات جار تنفيذها*	*توصيات لم يبدأ تنفيذها*	*المعلومات غير متوفرة*
برنامج الأغذية العالمي	97,7	1,9	0,4	–	99,2	0,8	–	–
منظمة الصحة العالمية	84,2	1,9	6,4	7,5	–	88,0	11,6	0,5	–
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	89,9	0,9	6,4	–	2,8	95,9	4,1	–	–
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	89,7	2,6	4,7	–	3,0	91,4	8,6	–	–
جميع المنظمات	**76,5**	**4,4**	**8,1**	**3,6**	**7,5**	**79,4**	**15,8**	**2,7**	**2,1**

المصدر: نظام التتبع الشبكي، 15 كانون الثاني/يناير 2024.

المرفق الثالث

متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة مصنفاً حسب فئة الأثر المقصود، 2015-2022

(النسبة المئوية)

	القبول					*التنفيذ*			
فئة الأثر المقصود	*توصيات مقبولة*	*توصيات غير مقبولة*	*توصيات غير ذات صلة*	*توصيات قيد النظر*	*المعلومات غير متوفرة*	*توصيات نُفذت*	*توصيات جار تنفيذها*	*توصيات لم يبدأ تنفيذها*	*المعلومات غير متوفرة*
تحسين الإدارة من خلال تعزيز الضوابط والامتثال	87,3	1,5	2,2	2,4	6,6	76,7	20,1	2,3	1,0
تحسين الإدارة من خلال تعزيز الكفاءة	85,3	4,0	4,6	2,0	4,2	82,8	13,8	1,6	1,9
تحسين الإدارة من خلال نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات	82,0	3,3	6,5	3,8	4,5	79,8	14,4	3,1	2,8
تحسين الإدارة من خلال تعزيز الفعالية	77,3	3,3	6,8	3,7	8,8	79,1	16,5	2,3	2,2
آثار أخرى	75,0	9,3	4,6	2,8	8,3	82,7	14,8	–	2,5
تعزيز الشفافية والمساءلة	74,8	5,4	8,7	3,8	7,4	81,0	15,0	2,6	1,4
تعزيز الاتساق والتنسيق	71,8	6,2	12,6	3,7	5,8	69,8	19,4	7,3	3,5
تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات المشارِكة	68,1	5,3	11,7	5,2	9,7	81,5	12,5	2,7	3,3
تحقيق وفورات مالية كبيرة لمرة واحدة أو على أساس متكرر	18,5	3,7	70,4	–	7,4	80,0	20,0	–	–

المصدر: نظام التتبع الشبكي، 15 كانون الثاني/يناير 2024.

(أ) يرد بيان معدل التنفيذ كنسبة مئوية من التوصيات المقبولة.

المرفق الرابع

قائمة المنظمات المشـارِكة والنسـبة المئوية لحصـة كل منها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023

المنظمة	*النسبة المئوية*
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	3,66
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	1,58
منظمة الطيران المدني الدولي	0,40
منظمة العمل الدولية	1,52
المنظمة البحرية الدولية	0,16
الاتحاد الدولي للاتصالات	0,58
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز	0,45
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	11,84
اليونسكو	1,36
صندوق الأمم المتحدة للسكان	2,90
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	10,45
اليونيسف	14,82
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	0,67
الأمم المتحدة	15,28
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	2,69
الأونروا	2,66
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	1,04
منظمة السياحة العالمية	0,06
الاتحاد البريدي العالمي	0,23
برنامج الأغذية العالمي	18,14
منظمة الصحة العالمية	8,40
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	0,89
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	0,22

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

ملاحظة: يشـمل البندُ المتعلق بالأمم المتحدة الأمانةَ العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصـندوق المشـترك للمعاشـات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولا يشمل المحاكم والبعثاتِ السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام.

المرفق الخامس

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

1 - كان تكوين وحدة التفتيش المشـــتركة في عام 2023 على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش/مفتشة في 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

مهند علي عمران الموسوي (العراق) (2027)

بافيل تشيرنيكوف (الاتحاد الروسي) (2027)

أيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة) (2026)

كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك) (2026)

غايميلوي غويتسمانغ (بوتسوانا) (2027)

توشيا هوشينو (اليابان) (2027)

كونرود هانت (أنتيغوا وبربودا) (2027)

خيسوس ميراندا هيتا (إسبانيا) (2025)

فيكتور مورارو (جمهورية مولدوفا) (2025)

غونكه روشر (ألمانيا) (2025)

تسفا أليم سيوم (إريتريا) (2025)

2 - ووفقاً للمادة 18 من النظام الأســاســي لوحدة التفتيش المشـتركة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا ونائبا للرئيس، أصبح مكتب الوحدة لعام 2024 يتكوّن من:

كارولينا ماريا فرنانديز أبوازو (المكسيك)، رئيسة

خيسوس ميراندا هيتا (إسبانيا)، نائبا للرئيسة

المرفق السادس

برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2024

رقم المشروع	*العنوان*	*النوع*
A.473	استعراض الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: بعض المقارنات	متعلق بالمنظومة ككل
A.474	استعراض مبدأ المراجعة الواحدة للحسابات وأثر متطلبات الرقابة الإضافية من جانب الجهات المانحة	متعلق بالمنظومة ككل
A.475	استعراض تنفيذ مبدأ الاعتراف المتبادل داخل منظومة الأمم المتحدة	متعلق بالمنظومة ككل
A.476	استعراض السياسات والممارسات الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتصدي لهما	متعلق بالمنظومة ككل
A.477	استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة	متعلق بمنظمة واحدة

190224 010224 24-01118 (A)